

الرقابة القضائية على قرارات التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات

دراسة مقارنة



الدكتور

صالح مطاوع النعيمات
مساعد النائب العام الضريبي



**الرقابة القضائية على قرارات التقدير
في ضريبة الدخل والمبيعات
" دراسة مقارنة "**

الدكتور

صالح مطاوع النعيمات

مساعد النائب العام الضريبي



الطبعة الأولى

2020

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (2019 / 9 / 4517)

النعيمات، صالح مطاوع

الرقابة القضائية على قرارات التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات: دراسة مقارنة / صالح مطاوع النعيمات. - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2019 .

(377) ص

ر.إ. : (2019 / 9 / 4517)

الواصفات: / ضريبة الدخل // الرقابة القضائية // ضريبة المبيعات // القانون // الأردن /

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 343.052
(ردمك) 2 - 660 - 91-9957-978-ISBN

* الرقابة القضائية على قرارات التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات
* الدكتور صالح مطاوع النعيمات
* الطبعة الأولى 2020
* جميع الحقوق محفوظة للناسر



دار وائل للنشر والتوزيع

* الأردن - عمان - شارع الجمعية العلمية الملكية - مقابل البوابة الشمالية للجامعة الأردنية
هاتف : 00962-6-5335837 - فاكس : 00962-6-5331661 - ص. ب (1615 - الجبيهة)
* الأردن - عمان - العبدلي - مقابل مجلس الأمة - بجانب الخطوط الجوية الملكية الأردنية
هاتف 00962-6-5661996

www.darwael.com

E-Mail: Wael@Darwael.Com

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو إستنساخه أو ترجمته بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناسر.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

35	أ: موقف مجلس الدولة المصري
36	ب: موقف مجلس الدولة السوري
38	ج: موقف محكمة العدل العليا الأردنية
41	ثانياً: موقف القضاء العادي
42	أ: موقف محكمة النقض المصرية
44	ب: موقف محكمة النقض السورية
45	ج: موقف محكمة التمييز الاردنية
50	المطلب الثاني: طرق تقدير ضريبة الدخل في التشريع الاردني والمقارن
50	الفرع الاول: طرق تقدير ضريبة الدخل
51	اولاً: التقدير الذاتي
53	ثانياً: التقدير الإداري
55	ثالثاً: التقدير الاتفاقي
	الفرع الثاني : طرق تقدير ضريبة الدخل في القانون الأردني والقرار الصادر
56	عن الإدارة الضريبية
58	أولاً: التقدير الذاتي
62	ثانياً: التقدير الاداري
66	ثالثاً: التقدير المقطوع
	الفرع الثالث: التظلم الإداري من قرار تقدير ضريبة الدخل في
67	التشريع الأردني
	الفرع الرابع : طرق تقدير ضريبة الدخل في القانون المصري والقرار الصادر
72	عن الإدارة الضريبية

72 اولاً: التقدير الذاتي
78 ثانياً: التقدير الإداري
	الفرع الخامس: التظلم الإداري من قرار تقدير ضريبة الدخل في التشريع
81 المصري
	الفرع السادس: طرق تقدير ضريبة الدخل في القانون السوري والقرار
88 الصادر عن الإدارة الضريبية
88 اولاً: التقدير الذاتي
95 ثانياً: التقدير الإداري
101 الفرع السابع: التظلم الإداري من قرار ضريبة الدخل في التشريع السوري....

الفصل الثاني

109 المنازعات الناشئة عن قرار تقدير ضريبة الدخل ورقابة القضاء عليها.....
111 المبحث الاول: المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الضريبية.....
111 المطلب الاول: ماهية المنازعات الضريبية
115 المطلب الثاني: أطراف المنازعة الضريبية
116 اولاً: الممول (المكلف)
120 ثانياً: الدولة وهيئاتها
127 المطلب الثالث: أسباب المنازعات الضريبية.....
133 المطلب الرابع: أهم خصائص المنازعة الضريبية
	المبحث الثاني: الرقابة القضائية على المنازعات الناشئة عن قرار تقدير
150 ضريبة الدخل
150 المطلب الاول: ماهية المنازعة الضريبية

المطلب الثاني: خصائص الرقابة القضائية	156
المطلب الثالث: القضاء المختص بالرقابة على المنازعات الضريبية	159
الفرع الاول: التشريعات التي تجعل الاختصاص للقضاء العادي	160
الفرع الثاني: التشريعات التي تجعل الاختصاص للقضاء الإداري	161
الفرع الثالث: تشريعات تجعل الاختصاص لمحاكم مستقلة	162
المطلب الرابع: الطعن القضائي في التشريع الضريبي الأردني والمقارن	163
الفرع الاول: التظلم الإداري كشرط للطعن القضائي	164
أولاً: التظلم الإداري في التشريع الضريبي الاردني	165
ثانياً: التظلم الإداري في التشريع الضريبي المصري	177
ثالثاً: التظلم الإداري في التشريع الضريبي السوري	185
الفرع الثاني: الطعن القضائي في التشريع الاردني	186
الفرع الثالث: الطعن القضائي في التشريع الضريبي المقارن	202
أولاً: الطعن القضائي في التشريع الضريبي الامريكي	202
ثانياً: الطعن القضائي في التشريع الضريبي المصري	208
ثالثاً: الطعن القضائي في التشريع الضريبي السوري	222

الفصل الثالث

قرار التدقيق الصادر عن الإدارة الضريبية تطبيقاً لقانون ضريبة المبيعات	243
المبحث الاول: مفهوم ضريبة المبيعات وخصائصها واهدافها	244
المطلب الاول: مفهوم ضريبة المبيعات	244
المطلب الثاني: خصائص ضريبة المبيعات	246
المطلب الثالث: اهداف ضريبة المبيعات	248

المبحث الثاني: قرار تدقيق ضريبة المبيعات والطعن الإداري به	251
المطلب الاول: القرار الناشئ عن تطبيق قانون ضريبة المبيعات	251
الفرع الاول: قرار تدقيق ضريبة المبيعات في الاردن	254
الفرع الثاني: قرار تدقيق ضريبة المبيعات في مصر	260
المطلب الثاني: التظلم الإداري من قرار تدقيق ضريبة المبيعات	264
الفرع الاول: التظلم الإداري من قرار تدقيق ضريبة المبيعات في الاردن.....	265
الفرع الثاني: التظلم الإداري من قرار تدقيق ضريبة المبيعات في مصر	268

الفصل الرابع

المنازعات الناشئة عن قرار تدقيق ضريبة المبيعات والرقابة القضائية عليها	277
المبحث الاول : الطعن القضائي في قرار تدقيق ضريبة المبيعات	278
المطلب الاول: الطعن القضائي في قرار تدقيق ضريبة المبيعات في مصر ..	278
الفرع الاول: القضاء المختص بنظر الطعون.....	279
الفرع الثاني: اختصاص القضاء العادي.....	283
الفرع الثالث: اختصاص القضاء الإداري.....	295
المطلب الثاني: الطعن القضائي في قرار تدقيق ضريبة المبيعات في الاردن ...	302
الفرع الاول: الطعن أمام محكمة البداية الضريبية	305
الفرع الثاني: الطعن امام محكمة الاستئناف الضريبية	318
الفرع الثالث: الطعن امام محكمة التمييز	320
المبحث الثاني: طبيعة الرقابة القضائية التي تمارسها المحاكم الضريبية	323

323	المطلب الاول: حدود وصلاحيات القاضي الضريبي
	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على الأحكام الصادرة عن
341	المحاكم الضريبية
355	النتائج والتوصيات
355	اولاً: نتائج البحث
359	ثانياً: التوصيات
363	قائمة المراجع

الرقابة القضائية على قرارات التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات

دراسة مقارنة

مقدمة: -

تشكل الإيرادات الضريبية بشكل عام رافداً مهماً من روافد الخزينة في معظم دول العالم، وذلك لتمكينها من القيام بواجباتها كدولة في مختلف المجالات، مما قد يؤدي بها إلى التجاوز على الحقوق والحريات الشخصية للأفراد أثناء قيامها بفرض وتحصيل الإيرادات الضريبية، وبالتالي يؤدي إلى إلحاق الضرر والإجحاف بحق المكلفين في مواجهة السلطة العامة.

ومن هنا يأتي دور الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية المتمثلة في امتيازاتها الضريبية؛ لتشكيل أداة توازن وحماية وضمانة للمكلفين من تجاوزات السلطة العامة وامتيازاتها، وتحقيق التوازن بين المصلحة العامة للدولة والمتمثلة في فرض وتحصيل الإيرادات الضريبية اللازمة للدولة وبين الحقوق الفردية للمكلفين بأداء الضريبة.

وتعتبر الرقابة القضائية من أهم وسائل الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ذلك أن الرقابة القضائية ذات طبيعة قانونية الأمر الذي يجعل السلطة القضائية هي الأقدر على القيام بهذا الدور، لما تتميز به السلطة القضائية من الاستقلال والحيادية وهذا يجعل منها صمام الأمان في مواجهة امتيازات السلطة التنفيذية المتمثلة بالإدارة الضريبية هنا، والتي قد تؤدي إلى التجاوز على مبدأ المشروعية.

وتمارس السلطة القضائية رقابتها على القرارات الضريبية من خلال ما يعرض عليها من منازعات بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية أثناء ممارستها لعملها في تطبيق القوانين الضريبية. فقد أجاز المشرع للمكلف صاحب العلاقة أن يلجأ إلى القضاء

المختص لرفع الظلم عنه، فالقضاء ملجأ للمكلفين لتحقيق العدالة وإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم ومنع تعسف الإدارة الضريبية بهم.

ونظراً لأهمية هذا الدور الذي تقوم به السلطة القضائية في الرقابة على القرارات الناجمة عن تطبيق القوانين الضريبية من قبل الإدارة الضريبية في الأردن جاءت هذه الدراسة لبحث الرقابة القضائية على قرارات التقدير في ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن كدراسة مقارنة. حيث لاحظ الباحث من خلال عمله قلة الأبحاث التي طرقت هذا الموضوع.